أسباب الفساد الإداري:

تعاني العديد من الدول من هذه الظاهرة التي أصبحت تنخر بكيانها وتهدد استقرارها ونظامها الداخلي وتختلف درجات تفاوتها في أسبابها نظرا لاختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية وهنالك العديد من الأسباب يمكن إرجاع الفساد الإداري لها:

1/ الأسباب السياسية:

- غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني
- ضعف الإعلام والرقابة على المؤسسات والأجهزة الذي من شأنه خلق فجوة الفساد.
- غياب القدرة السياسية من خلال ضعف الإرادة لدى السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الرقابة من الفساد و تعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.
- تفشي البيروقراطية الإدارية التي تقوي غياب دولة المؤسسات وضعف جهاز العدالة و تكريس سرية الممارسة اليومية للسلطة مما يؤذي إلى عدم الشفافية وغياب الالتزام بتقديم التقارير.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي و طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤذي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية والنزاهة يعتبران سببان مشجعان لتزايد الفساد الإداري. 2/**الأسباب القانونية** :

قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتقديم مبالغ نقدية وهدايا عينية لبعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم أو بتولي المحامين أنفسهم الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة بمقابل مبالغ مالية نقدية كبيرة ويتم ذلك ممن يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها.

- عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية إذ أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليه بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملين للجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لانجاز أعمالهم .

3/ الأسباب الاجتماعية:

- انخفاض رواتب وامتيازات الموظفين مما يدفعهم بعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة ومن هنا يجد الموظف نفسه مضطر لتقبل الهدية من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب.

4/الأسباب الاقتصادية:

- ضخامة بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة.
- التنافس بين الشركات المتعددة الجنسيات المتمركزة في الدول المتقدمة على صفقات الأعمال مما يشجعها على دفع رشاوي ضخمة للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية للفوز بهذه الصفقات .

بالإضافة إلى هذه الأسباب يوجد كذلك الفساد الأخلاقي و هو السبب الرئيسي للفساد الإداري باعتبار أن القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع و الفساد.